Doi: 10.34120/0080-050-003-009

Political Participation of Jordanian and Bahraini Women in Parliamentary Elections: A Comparative Analytical Descriptive Study

Bashar A. Altrawneh

Abstract

Objective: The study seeks to identify the participation of Jordanian and Bahraini women, and their representation in the parliamentary elections during the time period between (1989-2018). **Methods:** The study used two approaches: the descriptive analytical method to describe the participation of Jordanian and Bahraini women in the parliamentary elections, and then analyze their participation based on the numbers and percentages that they obtained, and the comparative approach; This is to find out the similarities and differences in the participation of Jordanian and Bahraini women in the parliamentary elections and the proportions that they obtained. **Results:** First, the reality of Jordanian women's participation and representation prior to the 2003 elections was very weak, and starting with those elections, women's quota seats were allocated for Jordanian women in the Jordanian Parliament. This is reflected in the increase in the participation and representation of Jordanian women in the parliamentary elections. Second: As for the size of Bahraini women's participation and their representation in the parliamentary elections, their participation in the Parliament elections has improved since 2002, and their representation has improved since the 2006 elections. **Conclusion:** The participation and representation of Jordanian and Bahraini women in the parliamentary elections differed, as Jordanian women took women's quota seats, and for Bahraini women, they were not allocated a quota.

key words: Political Participation, Jordanian and Bahrain Women, Elections.

المشاركة السّياسيّة للمرأة الأردنيّة والبحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة: دراسة وصفيّة تحليليّة مقارنة

بشّار عوض الطّراونة(*)

ملخص:

هدف الدراسة: تسعى الدّراسة إلى تعرّف المشاركة السياسية للمرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة، وتمثيلهما في الانتخابات النّيابيّة خلال المّدة الزّمنيّة ما بين (1989 و2018). **المنهجية:** استخدمت الدّراسة منهجين، هما: المنهج الوصفيّ التّحليليّ لوصف مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة، ومن ثمّ تحليل هذه المشاركة إلى الأرقام والنّسب التي تحصّلتا عليها، كما استخدمت المنهج المقارن؛ للوقوف على التّشابه والاختلاف في مشاركة المرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة والنّسب التي تحصّلتا عليها. **النتائج:** أولاً: كان واقع مشاركة المرأة الأردنيّة وتمثيلها قبل انتخابات عام 2003، ضعيفاً جداً، وابتداءً من تلك الانتخابات، تم تخصيص مقاعد كوتا نسائيّة للمرأة الأردنيّة في مجلس النّوّاب الأردنيّ؛ الأمر الذي انعكس على زيادة مشاركة المرأة الأردنيّة وتمثيلها في الانتخابات النّيابيّة، ثانياً: أما عن حجم مشاركة المرأة البحرينيّة، وتمثيلها في الانتخابات النّيابيّة؛ فأخذت مشاركتها تتحسّن في انتخابات مجلس النُّوّاب منذ عام 2002، أما عن تمثيلها؛ فقد بدأ يتحسّن ابتداءً من انتخابات عام 2006. **الخلاصة:** اختلفت مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة وتمثيلهُما في الانتخابات النّيابيّة؛ إذ أخذت المرأة الأردنيّة مقاعد كوتا نسائيّة، أمّا المرأة البحرينيّة، فلم يخصص لها مقاعد كوتا نسائيّة.

المصطلحات الأساسيّة: المشاركة السّياسيّة، المرأة الأردنيّة والبحرينيّة، الانتخابات.

(**) قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن،
Email: Basharawad84@yahoo.com

مقدمة:

تكتسي الانتخابات في الأنظمة الدّيمقراطيّة، وحتّى في الدُّول السّائرة في طريق الدّيمقراطيّة، أهميّة قصوى؛ لأنّها تؤسّس لعمليّة التّأهيل الدّيمقراطيّ، وتجسيد فكرة المشاركة في تدبير الشّأن العامّ، وتعمل على إنتاج ثقافة المشاركة التي تحترم سلوك الآخرين وتفكيرهم (قروي، 2007، 57)، ويُعدُّ الانتخاب ركيزة أساسيّة لنظام الحكم الدّيمقراطيّ، وذلك باعتباره من أهم وسائل المشاركة في الحياة السّياسيّة (البطاينة، 2010)، ويأتي ذلك من خلال استرشاد الدّول الدّيمقراطيّة في الانتخابات؛ من أجل مشاركة الشّعب في اختيار المجالس البرلمانيّة (الطراونة، 2019، 555)، التي تكون -بطبيعة الحال- ذات بنية مختلفة من الجنسين: نساءً ورجالاً.

وتأسيساً على ذلك، تُعدُّ المشاركة السّياسيّة للمرأة من المسائل المهمّة التي حازت اهتماماً كبيراً من الباحثين في العالم أجمع؛ ونستدلّ على ذلك من خلال الأبحاث والدّراسات التّي اجتهد بها الباحثون في هذا المجال، الذي انصبّ جل اهتمامهم للوقوف على قضايا مشاركة المرأة في الحياة السّياسيّة بشكل عامّ، التي جاء من ضمنها فيما بعد مشاركتها في الانتخابات النّيابيّة.

ومشاركة المرأة في الحياة السّياسيّة واحدة من أهم عناصر العمليّة الدّيمقراطيّة في بلد ما، فهي من ناحية تعكس مدى جدّيّة النّظام الدّيمقراطّي ونجاعته، ومن ناحية ثانية تُعبّر عن طبيعة النّظام السّياسيّ والاجتماعيّ في الدّولة، كما تُعدّ عمليّة توسيع قاعدة المشاركة الانتخابيّة لتشمل شرائح المجتمع كافّة، بما فيها المرأة، أحد التّدابير الأساسيّة لتحقيق الانتخابات الشّاملة (السّليم، 2019، 182).

ويمكن أن تدعم الانتخابات الوطنيّة والمحليّة المشاركة السّياسيّة للمرأة بطرائق متعدّدة، لكن قد تكون هناك حاجة لتدابير محدّدة للتغلب على حواجز التمييز بين الجنسين (UN WOMEn, https://www.unwomen.org). ومن التّدابير التّي أخذت بها بعض الأنظمة السّياسيّة؛ للحدّ من التمييز بين الجنسين: النساء والرجال فيما يخصّ مشاركة المرأة سياسياً هو اعتماد نظام الكوتا النّسائيّة (الحصّة).

وقد عزّزت (الحصّة) مجموعة الإناث المرشّحات لمناصب القيادة (Diana & Johanna, 2014, 27)، وأخذت الأردن في نظام (الحصّة)؛ أي الكوتا النّسائيّة في انتخابات مجلس النّوّاب الأردنيّ منذ عام 2003، أمّا عن الدّولة البحرينيّة؛ فلم تأخذ

في ذلك، وبقي أمر تمثيل المرأة يأخذ التّنافس الحُرّ للمرأة مع الرجال على مقاعد مجلس النّوّاب البحرينيّ.

مشكلة الدّراسة:

إن مشكلة الدّراسة تكمن في الوقوف على المشاركة السّياسيّة للمرأة الأردنيّة والبحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة لمجلس النّوّاب الأردنيّ، ومجلس النّوّاب البحرينيّ، بالإضافة إلى ذلك التعرُّض للظّروف التي رافقت مشاركتهما في كلا البلدين، وحجم التّمثيل الذي حصلتا عليه في الانتخابات النّيابيّة.

أهميّة الدّراسة:

أخذت هذه الدّراسة أهميّتها من خلال النّظر في مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة في الفترة العامّة للدّراسة (1989–2018)، والوقوف على التّشريعات التي ساعدت في مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة في انتخابات مجلس النّوُّاب الأردّني ومجلس النّوّاب البحرينيّ، وتبرز أهميّتها أيضاً؛ كون أنّ النظام السياسي في الأردن والبحرين متشابهان في نظام الحكم وتقسيم المجالس التشريعية؛ حيث يوجد في النظام السياسي الأردني في السلطة التشريعية مجلسان، هما: مجلس الأعيان ومجلس النواب، ويندرجان تحت مسمى مجلس الأمة، وفي النظام السياسي البحريني في السلطة التشريعية يوجد مجلسان، هما: مجلس الشورى ومجلس النواب، ويندرجان تحت مسمى المجلس الوطني.

أهداف الدّراسة:

تسعى هذه الدّراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- تعرُّف الظّروف السّياسيّة التي مرّت بها مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة.

2 - تعرُّف واقع مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة، وتمثيلها في الانتخابات النّيابيّة خلال الفترة (1989–2018).

3 - تعرُّف مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة، وتمثيلها في الانتخابات النّيابيّة، بشكل مقارن.

تساؤلات الدّراسة:

تسعى هذه الدّراسة إلى الإجابة عن التّساؤلات الآتية:

1 - ما الظّروف السّياسيّة التّي مرّت بها مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة؟

2 - ما واقع مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة، وتمثيلها في الانتخابات النّيابيّة خلال الفترة (1989-2018)؟

3 - ما حجم مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة، وتمثيلهما في الانتخابات النّيابيّة، مقارنة؟

مُدّة الدّراسة:

أخذت هذه الدّراسة أوضاع مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة، وذلك خلال الفترة العامّة للدّراسة (1989-2018)، ووصفت، وحلّلت مشاركتهما وفقاً للأرقام والنّسب التي تحصّلتا عليه في انتخابات مجلس النّواب في الدّولة الأردنيّة خلال الفترة (1989-2016)، وانتخابات مجلس النّواب في الدّولة البحرينيّة خلال الفترة (2002-2018).

الإطار النظري والدّراسات السّابقة:

أولاً- الإطار النظري:

ارتبط العمل السياسي بمفهوم الحقوق والواجبات، وبمفهوم المشاركة الشعبية الواسعة، فأصبح العمل السياسي مرادفاً للممارسة الديمقراطية بمختلف عناصرها وأدواتها لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان التي أعلنت في عام 1948 والتي ينطوي تحتها مبدآن مهمان: الحقوق المدنية والسّياسيّة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المعايطة، 2002، 2)، ومشاركة المرأة في الحياة السّياسيّة تُعتبر من الأمور المهمة في الوقت الحاضر وحقاً من حقوقها، التي سعت إليها خلال مطالبتها بها وسعي الأنظمة السّياسيّة في مختلف الدول إلى تمكينها من هذا الحق من خلال التشريعات التي تنظم الحياة السّياسيّة بكافة مستوياتها.

ومن دون اشتراك المرأة اشتراكاً نشطاً وإدخال رؤيتها في جميع مستويات صنع القرار، لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والمشاركة بين الجنسين التي

تشكل الأساس لتقدم المجتمع وتطوير القوانين والتشريعات، ولا سيما تلك الخاصة بمعالجة وضع المرأة في الأسرة والمجتمع؛ الأمر الذي يتيح لها تولي مسؤولية الدفاع عن القضايا الأساسية التي تعانيها، ويعانيها المجتمع (الخزعلي، 2018، 109).

وفي هذا الإطار الذي يُعتبر من مرتكزات هذه الدّراسة نعرض أهم النظريات النسوية، التي جاءت بالحديث عن المرأة. ويمكن تحديد ثلاثة أطر نظرية مهمة، تشمل العديد من النظريات النسوية تحت مظلتها هي (عبد العظيم، 2014، 640):

أولاً: النظريات النسوية الإصلاحية Gender Reform Feminisms، وهي تركز بشكل رئيس على عمل النساء في الأسرة والاقتصاد ككل، ومحاولة التوصل إلى أشكال الاستغلال المختلفة التي تتعرض لها المرأة في سياقات العمل المختلفة؛ وذلك من أجل تحسين ظروفها والارتقاء بأوضاعها المعيشية.

ثانياً: النظريات النسوية المقاومة Gender Resistance Feminisms، وهي تركز على العنف والقهر الجنسي الموجه ضد النساء، وعلى استخدام خبرات النساء؛ بوصفها عنصراً مركزياً بالنسبة للمعرفة والثقافة المجتمعية؛ أي نقلها من حيز التداول النسائي لتمثل عنصراً مجتمعياً مهماً يعيد تشكيل المعرفة العامة والثقافات المختلفة المشكلة لبنية المجتمع.

ثالثاً: النظريات النسوية المتمردة Gender Rebellion Feminisms، وهي تركز على العمليات والرموز التي تؤسس لنسق النوع وتحافظ عليه؛ فالاهتمام هنا ينصب على ما تقوله المرأة ذاتها ومحاولة الإعلاء من شأنها مجتمعياً؛ بحيث لا تخضع للخطاب الذكوري السائد والمهيمن.

ومن تلك الأطر النظرية الثلاثة التي عرضناها عن النسوية، يهمنا هنا الحديث عن واحدة منها وهي النظريات الإصلاحية، وبخاصة النظرية الليبرالية؛ كونها تندرج تحتها، وقد حاولت النظرية الليبرالية أن تحسن ظروف النساء ضمن السياق العام للنظام الذي يوجدون فيه دون العمل على تغييره وإحلاله بنظام آخر غيره وفق قواعد اجتماعية جديدة. كما حاولت أن تغير ظروف القمع والاستغلال التي تواجهها المرأة من داخل النظام وبأدواته نفسها التي يكفلها ويتيحها مثل العمل على تغيير القوانين والاستبدال بها غيرها، والتظاهر، والعمل من خلال المنظمات غير الحكومية (عبدالعظيم، 2014، 649).

وقد ظهر في الأردن والبحرين حركات نسوية، أما عن الحركة النسوية في الأردن؛ فيرى البعض أنه على الرغم من النجاحات العديدة التي حققتها الحركة النسوية الأردنيّة، فإنها ما تزال تفتقر إلى الأدوات اللازمة لتعزيز أوضاع النساء ورفع مكانتهن من حيث التمثيل السياسي والاجتماعي. يتطلب ذلك بذل جهود كبيرة من جانب منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية؛ لتنفيذ البرامج القادرة على تمكين المجتمعات ورفع الوعي بحقوق النساء وأهمية مشاركتهن في الحياة السّياسيّة والعامة، ولا سيما نساء المجتمعات المهمشة في المناطق الريفية وفي مخيمات اللاجئين/ات) عمارنة، 2018)؛ إذ أنشئ في الأردن الاتحاد النسائي الأردني العام – 1981، وهو يُعنى بكل ما يخص المرأة الأردنيّة على الصّعد الاجتماعية، والثقافية، والعلمية، والسّياسيّة (http://gfjw.org.jo).

أما عن الحركة النسوية في البحرين؛ فإن التعليم بدأ مبكراً، وترك بصمته الواضحة في تشكل طبقة ناشطة من الفتيات تقدمن بالمجتمع البحريني بخطوات واسعة مقارنة بجيرانه في الخليج، ومع حلول منتصف القرن الماضي، كانت الفتاة البحرينيّة قد قطعت شوطاً في التطور وانغمست في الأدوار المؤثرة اجتماعياً خصوصاً من خلال الإعلام والصحف التي تأثرت بالإعلام العربي، ويبلغ عدد الجمعيات النسائيّة في البحرين حالياً نحو 21 جمعية، أسس أغلبها في مطلع الألفية في المرحلة التي أطلق عليها مرحلة الانفتاح السياسي وازدهار الحريات، وهو الوقت الذي أنشئ فيه المجلس الأعلى للمرأة كمؤسسة رسمية تعنى بشؤون المرأة (بو حجي، 2019).

تأسيساً على ذلك، حظيت المرأة الأردنيّة والبحرينيّة باهتمام بالغ خلال إيجاد إصلاحات على التشريعات التي تخص المشاركة في الحياة السّياسيّة، أما عن المرأة الأردنيّة؛ فتمّ وضع الكوتا النسائية في قوانين الانتخابات النّيابيّة منذ انتخابات مجلس النواب الأردني في عام 2003، التي بقيت مستمرة حتى هذه اللحظة، وقد أخذت طابع الزيادة في مقاعد الكوتا لها؛ حيث بدأت في 6 مقاعد وصولاً إلى 15 مقعداً حتى انتخابات عام 2016، والكوتا جاءت من أجل وجود المرأة الأردنيّة في الحياة السّياسيّة بعد المعوقات الاجتماعية التي واجهتها في الانتخابات التي جرت قبل عام 2003، لكن مع مجيء الكوتا النسائية تحسن تمثيلها.

أما بخصوص مشاركة المرأة البحرينيّة في الحياة السّياسيّة؛ فقد أخذ قانون الانتخابات لمجلس النواب البحريني في نظام التصويت الفردي (المادة 9 مرسوم

بقانون رقم 15 لسنة 2002)، ولم يَرد أية مادة في ذلك المرسوم بإيجاد حصة ثابتة للمرأة البحرينيّة في الانتخابات حتى تضمن لها تمثيلها بشكل ثابت في مجلس النواب البحريني. وجاء عدم إيجاد حصة للمرأة في الانتخابات عندما أعربت صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة عن عدم تأييدها له لمخالفة الدستور (http://www.wluml.org/). على الرغم من المطلب الذي طالما عملت «جمعية المرأة البحرينية» على المطالبة به، وهو «الكوتا النسائيّة»، على اعتبار أنه السبيل الوحيد لوصول المرأة إلى مواقع صنع القرار من خلال رفعها شعار «الكوتا ضرورية» للتذكير بأهمية إيصال المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار سواء في الانتخابات النّيابيّة أو البلدية (الجبالي، 2018).

وعن الكوتا النسائيّة، فتأتي أهمية تطبيقها من أنها -كما تقول الكاتبة اللبنانية فاطمة عز الدين-: «وسيلة كإجراء مؤقت وضروري في أي قانون انتخابي جديد؛ وذلك لرفع مستوى تمثيل المرأة وصولاً إلى الهدف الأساسي وهو المساواة بين الرجل والمرأة، خاصة مع استمرار المعوقات المجتمعية والسّياسيّة والثقافية التي تحول دون وصولها، وإن تهميش دور المرأة في مجتمعاتنا يعود -في رأي (CMIRIA) أستاذة جامعية في مادة القانون المدني- إلى عدة عوامل، منها، الأعراف والتقاليد والتربية، ولعل أهمها أن اللعبة السّياسيّة والانتخابية في معظم دول العالم لا تزال ذكورية في تقاليدها وقوانينها ومصادرها وآلياتها (المضحكي، 2018)، ويرى آخر أن الكوتا سلاح ذو حدين؛ فهي مفيدة مادامت تحقق الهدف منها، وهو تمثيل الجميع وضمان وصول المرأة بعدد ملائم إلى المجالس النّيابيّة، وضار للمرأة إذا تحولت المرأة إلى مجرد رقم في قوائم الأحزاب والقوى السّياسيّة وتفتقد الدور الفاعل (الخزعلي، 2018، 127)، ويرى الباحث أن تضمين الكوتا النسائيّة في التشريعات يرجع إلى خصوصية كل دولة وما تراه مناسباً لإنجاح الديمقراطية فيها وما يحقق طموحاتها في المستقبل.

ثانياً: الدّراسات السابقة:

بعد اطّلاع الباحث على العديد من الدّراسات السّابقة في اللغة العربية والإنجليزية التّي اختصّت في مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة، وجد أن أغلب الدّراسات -ركّزت بشكل منفرد- على مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة؛ إذ لا يوجد عنوان دراسة واحدة أسهب القول في

مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة بشكل مقارن، والدّراسات السابقة التي سنعرضها فيما بعد أسهمت في هذه الدّراسة خلال وصف مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة وتمثيلهما في الانتخابات النّيابيّة في مجلسي النواب الأردني والبحريني، ليصار فيما بعد إلى إجراء المقارنة التي جاءت الدّراسة من أجلها، ومن هذه الدّراسات ما يأتي:

الدّراسات العربية:

- **دراسة الشرعة؛ وغوانمة** (2011)؛ وتناولت نظام الكوتا النّسائية في النظام الانتخابي الأردنيّ، وهي دراسة ميدانية إحصائيّة، أخذت عينة من المرأة الأردنيّة من القياديّات، والمديرات، بالإضافة إلى ذلك ربّات البيوت في شمال المملكة الأردنيّة، واستطلاع رأي النساء الموجودات في مجلس النّوّاب الأردنيّ لتعرّف مواقفهنّ تجاه نظام الكوتا النّسائيّة، وقد خلصت الدّراسة إلى أن الكوتا مهمة، ويجب على المرأة أن تفرض نفسها في المجتمع، ويجب على الأخير أن يتقبلها في المجال السّياسّي وفي مراكز صنع القرار، وأن تكسب الرّأي العامّ إلى صفها، خلال تقديم برامج تُرضي المواطن.

- **دراسة أحمد:** (2013)؛ وتناولت المرأة البحرينية في المناصب القيادية، وبينت أن المرأة في البحرين حظيت بالاهتمام في إطار ما أتاحه المشروع الإصلاحيّ للملك حمد بن عيسى آل خليفة؛ لتنمية المواطن البحرينيّ، رجالاً ونساء؛ إذ جعل من تمكين المرأة، وتفعيل دورها أحد أهدافه الرَّئيسة. وأسهم المجلس الأعلى للمرأة الّذي أُنشِئ بموجب الأمر الأميريّ رقم (44) لسنة 2001، في تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار؛ ونشر هذه الثّقافة، وإيجاد القناعة بأهميّة مشاركتها، وقدرتها على صناعة القرار؛ فتقلّدت المرأة في البحرين مناصب قياديّة عدّة، وشاركت تصويتاً وترشُّحاً في الانتخابات النّيابيّة.

- **دراسة الدوي:** (2014)؛ وتناولت بدايات المشاركة الاجتماعيّة للمرأة في البحرين، ومشاركتها أيضاً في عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة، من خلال أبرز الإصلاحات السّياسيّة التي حصلت في عهده، ومن أهمّها: ميثاق العمل الوطنيّ، كما أخذت الدّراسة في وصف الانتخابات البلديّة والبرلمانيّة في البحرين، ومشاركة المرأة فيهما، وتوصّلت إلى أنّ التّجربة الدّيمقراطيّة بمملكة البحرين، ومشاركة المرأة فيها تُعَدُّ فريدةً من نوعها؛ بسبب ما أحاط بها من ظروف جعلتها محطّ الأنظار

ولاسيّما من دول الخليج الأخرى، التّي ترى فيها أنموذجاً، إن تحقّق له النّجاح فستكون انعكاساته كبيرة على المنطقة بأكملها، وعلى أوضاع المرأة فيها.

- **دراسة الخوالدة:** (2014): وتناولت المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، ولاسيما في انتخابات مجلس النواب السادس عشر 2012، وذلك من منظور تاريخي، بالإضافة إلى ذلك أخذت عرضت لمشاركتها -على وجه الخصوص- في انتخابات مجلس النواب الأردني من عام 1989 حتى عام 2010، مبينة بذلك مقاعد الكوتا النسائيّة ومقاعد التنافس الحر التي حصلت عليها المرأة الأردنيّة في هذه الانتخابات.

- **دراسة العريج:** (2016): وعرضت للعوامل الداخلية المؤثرة في التحول الديمقراطي في البحرين، وهدفت إلى دراسة المراحل الأساسيّة وتحليلها من تاريخ البحرين، وهي «استقلال البحرين عام 1971، حتى إصدار الشّيخ حمد آل خليفة عام 2000، أمراً بتشكيل اللّجنة الوطنيّة العليا؛ لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطنّي، وتعرُّف المراحل والأسباب التي دفعت الملك حمد بن عيسى آل خليفة إلى إصدار دستور عام 2002، وخلصت الدّراسة إلى أن مسار الإصلاح السّياسيّ القاسي بدلاً من الإصلاح السّياسيّ النّاعم قد يكون هو الخيار الأفضل لقوى المعارضة السّياسيّة في الدول الخليجيّة، وهو ما يعني ضرورة بناء هُويّة وطنيّة جامعة كشرط أساسيّ وجوهريّ لتحقيق الانتقال الدّيمقراطيّ عبر بوابة الإصلاح السّياسيّ القاسيّ.

- **دراسة الدوي:** (2018) وتناولت واقع المشاركة السّياسيّة للمرأة في البحرين خلال عرض الإصلاحات الّتي جرت في عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وعرض مشاركة المرأة في البحرين في انتخابات مجلس النواب البحريني خلال الفترة 2002- 2014، وذلك خلال عرضها النّسب الّتي تحصّلت عليها، وقد خلصت الدّراسة إلى توصيات عدة، من أهمها: العمل على تبصرة أفراد المجتمع لتغيير معتقداتهم حول مشاركة المرأة في العمل السّياسيّ، وإصدار التّشريعات والقوانين الّتي تعزّز وتفعّل عملية الاندماج النّسويّ في المؤسّسات.

- **دراسة السّليم:** (2019): وتناولت أثر الأنظمة الانتخابيّة على ترشُّح المرأة الأردنيّة للانتخابات النّيابيّة، وتمثيلها في المجالس النّيابيّة 1989-2016. وقد شهد الأردن، منذ العودة إلى الحياة البرلمانيّة عامّ 1989 حتى عام 2016، انتخاب ثمانية مجالس برلمانيّة، وفق عدّة أنظمة انتخابيّة والعديد من القوانين الانتخابية وتعديلاتها، وشهدت هذه الانتخابات -وبخاصّة بعد عام 2010- تطورات مهمّة على صعيد مشاركة

المرأة، من أهمها: تنامي مشاركة المرأة مرشّحةً، وزيادة نسبة تمثيلها في البرلمان، وتطبيق أنظمة انتخابيّة تعتمد على النّظام المختلط، ونظام التّمثيل النّسبيّ. وتأتي هذه الدّراسة؛ لتحليل أثر الأنظمة الانتخابيّة في هذه التّطوُّرات؛ خاصّة أنّ العديد من الدّراسات العلميّة خلصت إلى أنّ بعض النّظم توفّر فرصاً لتمثيل المرأة في البرلمان.

- **دراسة الطَّراونة: (2019)**؛ وعرضت لقوانين الانتخابات البرلمانيّة الأردنيّة، وأثرها في مستوى المشاركة السّياسيّة: دراسة في النُّظم الانتخابيّة، هدفت هذه الدّراسة إلى معرفة الآثار الّتي أحدثتها قوانين الانتخابات البرلمانيّة الأردنيّة على مستوى المشاركة السّياسيّة، وذلك على صعيد المشاركة، والتّمثيل للأحزاب السّياسيّة والمرأة، في كلّ نظام انتخابيّ استخدم في الانتخابات البرلمانيّة الأردنيّة، خلال الفترة 1989-2016. توصّلت الدّراسة إلى عدد من النّتائج، من أهمّها: أن قوانين الانتخابات أثرت في مستوى المشاركة السّياسيّة، ولاسيما في واقع المشاركة، وفي تمثيل الأحزاب السّياسيّة والمرأة داخل مجلس النّوّاب الأردنيّ، منذ انتخاب المجلس الحادي عشر في 1989/11/8، حتّى انتخاب المجلس الثّامن عشر في 2016/9/20. وأوصت الدّراسة بما يأتي: أولاً: الحفاظ على الحق في مشاركة المرأة في قوانين الانتخابات، سواء أكان بشكل فرديّ أم ضمن القوائم. ثانياً: انضمام الشّباب والنّساء إلى عضويّة الأحزاب السّياسيّة الأردنيّة؛ لضمان مشاركتهم، وتمثيلهم في مجلس النّوّاب.

الدّراسات الإنجليزية:

- **دراسة الغرايبة (Al Gharaibeh, 2011)**؛ وعرضت للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة البحرينية في ضوء التشريعات المعمول بها، والعوائق التي تواجهها في تحقيق المساواة. والهدف من ذلك هو دراسة التقاليد البحرينية والقواعد والتوقعات الثقافية والتشريعات والعملية السّياسيّة. وتشمل النتائج تحديد الحواجز المحددة وبعض الطرق الممكنة للمضي قدماً في التجربة الاجتماعية التي بدأت في البحرين بالمساواة وتمكين المرأة.

- **دراسة (Karolak, 2011)**؛ وتناولت تقييم تمكين المرأة في البحرين، ودور السلطات البحرينيّة في مجال الاقتصاد والسّياسة. وقد وجد الباحث أن التمكين السياسي يجد تحديات في شكل هيكل أبوي مدعوم بالدين والتقاليد، كما تناول أيضاً محور المرأة في العملية السّياسيّة، ووصف تمثيل المرأة في الانتخابات التي جرت خلال الأعوام (2002-2010).

- **دراسة دبابنة (Dababneh, 2012)**: وعرضت لمشاركة المرأة الأردنيّة في المجال السياسي، وذلك خلال عرض التشريعات التي من خلالها تكون مشاركتها، ومنها: قوانين الانتخابات، وتناولت تطور هذه المشاركة ودور قانون الانتخابات الأردني في تعزيزها.

- **دراسة الجشي (Aljishi, 2013)**: وتناولت الإصلاحات والمشاركة السّياسيّة للمرأة في مملكة البحرين، ووجدت هذه الدّراسة أن البحرين حققت تقدماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأثر هذا التقدم إيجابياً في دور المرأة في المجتمع وقدرتها على المساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، كما وجدت أن مشاركة المرأة في المجال العام والسياسي لاتزال محدودة نتيجة عقبات، من أهمها العقبات الثقافية. وأوصت الدّراسة بضرورة استفادة المرأة البحرينيّة من نفوذها في المجتمع المدني والإعلام، بالإضافة إلى إقامة تحالفات مع الأحزاب السّياسيّة لضمان ترشيح ناجح في الانتخابات.

- **دراسة العطيات (Atiyat, 2017)**: وعرضت لمشاركة المرأة الأردنيّة في انتخابات مجلس النواب في عام 2016، وقدمت لمحة عامة عن مشاركتها في الانتخابات بين عامي 1989 و2016، وتناولت الكوتا النسائية التي جاءت في عام 2003، وبينت أن مقاعدها بقيت في ازدياد حتى انتخابات عام 2016 لتصل إلى 15 مقعد كوتا نسائية.

ما يميّز هذه الدّراسة عن الدّراسات السّابقة:

- تأتي هذه الدّراسة استكمالاً للدراسات السّابقة التي رصدت، وبشكل منفرد، حالة مشاركة المرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة.

أخذت هذه الدّراسة فترة حسّاسة في حياة النّظام السّياسيّ الأردني، والنظام السّياسيّ البحرينيّ خلال التَّحولات الدّيمقراطيّة والسّعي في الرُّقي أكثر بالعمل النّيابي، وتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات النّيابيّة سواء في الأردن أو البحرين.

تّعرُّف أهمّ التّشريعات الّتي ساعدت في تشجيع مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة، وأثرها في تعزيز موقع المرأة الأردنيّة والبحرينيّة في الحياة النّيابيّة.

المقارنة بين الحالة الأردنيّة والحالة البحرينيّة في مشاركة المرأة وتمثيلها في الانتخابات النّيابيّة.

منهجية الدّراسة وهيكلتها:

اعتمدت هذه الدّراسة على المنهج الوصفيّ التّحليليّ؛ قدمت وصفاً لمشاركة المرأة الأردنيّة في الانتخابات النّيابيّة، وتحليلاً لهذه المشاركة وفق الأرقام التي تحصّلت عليها في الانتخابات النّيابيّة التي حصلت خلال الفترة (1989-2016)، كما قدمت وصفاً لمشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة، وتحليلاً لمشاركتها وفق الأرقام الّتي تحصّلت عليها في الانتخابات الّتي جرت خلال (2002-2018)؛ واعتمدت الدّراسة أيضاً على المنهج المقارن؛ وذلك للوقوف على أوجه التّشابه والاختلاف في مشاركة المرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة وتمثيلهما في الانتخابات النّيابيّة، أمّا عن هيكلة الدّراسة؛ فقد عمد الباحث إلى تقسيمها إلى ما يأتي:

المبحث الأول: الظُّروف السّياسيّة الّتي مرّت بها مشاركة المرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة.

المبحث الثاني: واقع مشاركة المرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة، وتمثيلهما في الانتخابات النّيابيّة خلال الفترة (1989-2018).

المبحث الثالث: مشاركة المرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة، وتمثيلهما في الانتخابات النّيابيّة، مقارنة.

الخاتمة: النّتائج والتّوصيات.

المراجع.

المبحث الأول: الظُّروف السّياسيّة الّتي مرّت بها مشاركة المرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة

قبل البدء في الحديث عن الظُّروف السّياسيّة التي مرت بها مشاركة المرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة، لا بد لنا أن نذكر أن الأردن والبحرين يأخذان في نظامهما السياسي، وبخاصة في السلطة التشريعية، نظام المجلسين، أحدهما يتمّ تعيينه من قبل الملك والآخر يأتي عن طريق الانتخابات العامة، التي تجري في الدولة الأردنيّة والبحرينيّة.

والسلطة التشريعية في الأردن تتكون من مجلس الأمة بشقيه مجلس الأعيان، ومجلس النواب، في حين يكون الأول معيناً من قبل الملك والثاني منتخباً بوساطة

الشعب (الدستور الأردني، المواد: 62، 36، 67)، ونظام المجلسين عُمِلَ فيه بالنظام السياسي الأردني منذ صدور دستور عام 1947 وهو دستور الاستقلال، وبقي العمل مستمراً به وفق دستور عام 1952 وجميع تعديلاته حتى اليوم.

أما عن السلطة التشريعية في البحرين؛ فَهِيَ تتكون من المجلس الوطني بشقيه: مجلس الشورى ومجلس النواب، يكون الأول مُعيناً من قبل الملك والثاني منتخباً بوساطة الشعب (المجموعة التشريعية، 2014 الفصل الثالث المواد: 51، 52، 56، 53–54). وقد قرر المشرع الدستوري في سنة 2002 العمل بنظام المجلسين الذي أضحى يشكل السمة الأبرز التي تميز السلطة التشريعية في مملكة البحرين (المصلوحي، 2019، 185).

وبخصوص ذلك، مرت مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة في السلطة التشريعية في العديد من الظروف؛ بحيث يوجد اختلاف وتشابه بين الظُّروف السّياسيّة في الدّولة الأردنيّة والدولة البحرينيّة بما يخصّ مشاركة المرأة في الحياة السّياسيّة؛ أما عن الاختلاف؛ فكان بسبب عُمر كلّ دولة في البدء في ممارسة الديمقراطيّة، وإيجاد مجالس نيابيّة منتخبة؛ إذ بدأت الدّولة الأردنيّة إعطاء المرأة حقّ المشاركة في الانتخابات النّيابيّة الخاصّة في مجلس النّوّاب الأردنيّ في عام 1974. في حين بدأت الدّولة البحرينيّة في ذلك الأمر حين صدر ميثاق العمل الوطنيّ البحرينيّ في عام 2001؛ ومن ثم دستور عام 2002.

أمّا عن التشابّه في الظروف بين الدولتين، فقد مرّت الدّولة الأردنيّة في عام 1967 في عدم استقرار في الحياة النّيابيّة؛ وذلك بسبب الاحتلال الاسرائيلي للضّفّة الغربيّة التي كانت تابعة للأردن (الموسى، 2011، 136)، كذلك الأمر تعرّضت الحياة النّيابيّة في البحرين لعدم استقرار في منتصف السّبعينيّات حتى بداية الألفين، وتشابهت الرّؤية عند القيادة في الدّولة الأردنيّة والقيادة في الدّولة البحرينيّة في ضرورة ترسيخ الدَّعامات الدّيمقراطيّة، وإنصاف المرأة في المجتمع الأردنيّ والمجتمع البحرينيّ بما يخصّ مشاركتها في الحياة النّيابيّة على وجه الخصوص، ومشاركتها في الحياة السّياسيّة عامة، وكان ذلك كلّه خلال إصدار تشريعات كان لها الدّور البارز في وجود المرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة في الحياة السّياسيّة، وتعزيز مكانتها في ذلك.

وجاء هذا المبحث مقسَّماً إلى مطلبين: المطلب الأوّل عرض للظّروف السّياسيّة الّتي مرّت بها مشاركة المرأة الأردنيّة في الانتخابات النّيابيّة، والمطلب الثّانيّ عرض للظّروف السّياسيّة الّتي مرّت بها مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة.

المطلب الأوّل- الظّروف السّياسيّة الّتي مرّت بها مشاركة المرأة الأردنيّة في الانتخابات النّيابيّة

جاءت مشاركة المرأة الأردنيّة في الحياة السّياسيّة في وقت متأخّر؛ إذ عُدِّل قانون الانتخاب لمجلس النّوّاب في عام 1974 (أخو أرشيدة، 2010، 228)؛ ومنحها حقّ التّصويت، وحق التّرشح لعضويّة مجلس النّوّاب الأردنيّ، بموجب قانون الانتخابات المؤقّت رقم (8) لسنة 1974، إذ عُدِّل تعريف كلمة (أردنيّ) وذلك بشطب كلمة (ذكر) الواردة فيه، والاستعاضة عنها بكلمة (ذكراً كان أم أنثى). (الخوالدة، 2016، 314).

وبعد عودة الحياة البرلمانيّة الأردنيّة في عام 1989 والتّحوّل الدّيمقراطيّ (الطراونة، 2019، 561)، وصدور الميثاق الوطنيّ في عام 1991، الذي أكّد أنّ الأردنيين رجالاً ونساءً أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق، أو اللُّغة، أو الدّين. ثمّ توالت القوانين الّتي مارست المرأة الأردنية من خلالها نشاطها السّياسيّ، ومنها: قانون الانتخاب لمجلس النّوّاب رقم (34) لسنة 2001 وتعديلاته (أخو أرشيدة، 2010، 228)؛ ومن ثم قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (9) لسنة 2010 (الخوالدة، 2017، 129)، وقانون الانتخابات رقم (25) لعام 2012، والقانون المعدّل رقم (28) لعام 2012 (المشاقبة والخلايلة، 2016، 126)، بعد ذلك صدر قانون الانتخابات رقم (6) لعام 2016 الّذي على أساسه جرت انتخابات مجلس النّوّاب الأردني الثّامن عشر (الطّراونة، 2019، 562). في 20 ايلول 2016.

وقد رافق التّعديلات على تلك التّشريعات الخاصّة في مجلس النّوّاب الأردنيّ، تغييرات على عدد مقاعد مجلس النّوّاب؛ إذ بلغ عدد المقاعد لمجلس النواب في انتخابات عام 1989، وعام 1993، وعام 1997 (80) مقعداً، وفي انتخابات عام 2003، وعام 2007، وعام 2010 (120) مقعداً (المسيعدين، 2015، 89)، وفي انتخابات عام 2013 بلغ عدد المقاعد 150 مقعداً (المشاقبة والخلايلة، 2016، 126)، وفي انتخابات عام 2016 انخفض عدد المقاعد إلى 130 مقعداً، وهي المقاعد المخصصة لأعضاء مجلس النواب الأردني ومن ضمنها 15 مقعد كوتا نسائيّة.

وبما يخصّ الظّروف التّشريعيّة الخاصّة بمشاركة المرأة الأردنيّة في الانتخابات

النّيابيّة، وبعد الصعوبات الّتي مرّت بها المرأة في سبيل الوصول إلى مجلس النّوّاب الأردنيّ – بدأت الدّولة الأردنيّة، منذ انتخابات مجلس النّوّاب الأردنيّ في عام 2003، بتخصيص 6 مقاعد كوتا نسائيّة في بنية مجلس النّوّاب الأردني الّتي جاءت بناءً على قانون الانتخاب رقم (11) لعام 2003 وهو القانون المعدّل لقانون الانتخاب رقم (34) لعام 2001 (الخوالدة، 2014، 241)، وبقيت مقاعد الكوتا النّسائيّة تزداد في كلّ قانون انتخابيّ حتى وصلت في آخر قانون لانتخابات مجلس النّوّاب الأردنيّ رقم (6) لعام 2016، إلى 15 مقعد كوتا نسائيّة (الطّراونة، 2019، 555). وبخصوص ذلك؛ أي الكوتا النّسائيّة، وجد بعضهم أنّ اعتمادها جاء من أجل تمكين المرأة الأردنيّة من الوصول إلى مختلف المؤسّسات القياديّة والسّياسيّة، وهذا النّظام يساعد في تحسين أوضاع المرأة بشكل عامّ في الوصول إلى واقع أفضل (المقداد، 2006، 317)؛ إذ أثبتت انتخابات مجلس النّوّاب الأردنيّ الّتي جرت – وهو ما سنعرضه في المبحث الثاني من هذه الدّراسة – أنّ الكوتا النّسائيّة ساعدت خلال تطبيقها في الحياة النّيابيّة الأردنيّة في حصول المرأة على مقاعد لها لا ينافسها الرّجل عليها مع السّماح لها في منافسة الرجل على باقي مقاعد مجلس النواب الأردني.

إضافة إلى ذلك، راعت القوانين الانتخابية الأردنيّة تمثيل البدو، والأقليات: المسيحيين والشركس والشيشان؛ حيث نصّت القوانين الانتخابية الصادرة – التي أصدرت الحكومة معظمها على شكل قانون مؤقت – على تخصيص مقاعد محددة لهم في المؤسسة التشريعية؛ بحيث لم يخل أي قانون انتخابي من النصّ على مقاعد الأقليات والبدو. إن تخصيص (كوتا) للأقليات يدخل في باب التحيز الإيجابي؛ وذلك لتحسين مستويات تمثيل مكونات المجتمع المختلفة (العدوان والدباس، 2017، 199).

المطلب الثاني- الظّروف السّياسيّة الّتي مرّت بها مشاركة المرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة

على الرغم من تمتع المرأة البحرينيّة بالحقوق السّياسيّة الكاملة منذ إعلان دستور عام 1973، فإنها ظلت محرومة من هذه الحقوق في التطبيق؛ حيث فُسر قانون الانتخابات لعام 1973 على أنه ينطبق حصرياً على الذكور (Aljishi, 2013, 4)، وجاء هذا التفسير وفق ما ورد في المرسوم بقانون (10) لسنة 1973، الخاصّ في انتخابات المجلس الوطنّي البحرينيّ، الذي نصت المادة 4، الفقرة (أ) منه على أن «لكلّ بحرينيّ من الذّكور بلغ من العمر عشرين سنة ميلاديّة كاملة حقّ الانتخاب» (مرسوم قانون

رقم 10 انتخاب المجلس الوطنيّ، 1973)؛ أي أنّ المرأة البحرينيّة لم يكن لها دور في القانون في الانتخابات الخاصّة للمجلس الوطنيّ الذي لم يستمرّ العمل به طويلاً.

وشهدت الحياة السّياسيّة منذ الاستقلال عام 1971 سنتين فقط من العمل البرلماني خلال 1973–1975 (العريج، 2016، 491)؛ إذ حُلّ المجلس الوطنيّ في عام 1975، وعُطلت الموادّ المتعلّقة بالسّلطة التّشريعيّة في الدّستور، ودمجت السّلطة التّشريعيّة مع السّلطة التّنفيذيّة (عزّ العرب، 2010، 125). وفي بداية التسعينيّات حصلت تحوّلات ومطالبات بعودة الحياة النّيابيّة في عام 1991. ونسّقت العناصر الوطنيّة في ذلك الوقت فيما بينها، ووُقّعت عريضة في عام 1992، رفعت إلى الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة تطالب بإعادة الحياة الدّيمقراطيّة، وشاركت النساء المنتميات إلى بعض الجمعيّات المهنيّة في التّوقيع على العريضة. في تاريخ 5 ديسمبر 1992، أعلنت الحكومة إنشاء مجلس شورى لأوّل مرّة في البحرين، واختير أعضاؤه بالتعيين وليس عن طريق الانتخاب، ولم يكن للمرأة نصيب فيه (الدوي، 2014، 152).

وبعد تولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة الحكم في عام 1999، شهدت البحرين تطوّرات لتحديث النّظام السّياسيّ، جاءت ضمن المشروع الإصلاحّي الّذي بلوره الملك، وهو ما أعطى في ذلك الوقت إشارة تدل على تجديد النّخبة في أي نظام سياسيّ لتفعيل عملية التّحوُّل الدّيمقراطيّ (عز العرب، 2010، 121). وقد اهتم المشروع الإصلاحيّ لملك البحرين بالمرأة البحرينيّة، فأقر لها بالحقوق السّياسيّة، شأنها في ذلك شأن الرجل تأسيساً على مبدأ المساواة، هذا المبدأ الّذي جاء في ميثاق العمل الوطنيّ وفي الدستور البحريني أيضاً، وقانون مباشرة الحقوق السّياسيّة (شيحا، 2010، 1).

وبعد ذلك حصلت المرأة على حقوقها السّياسيّة في الترشح والانتخاب (الزياني، 2015، 124)، وقد ورد في المادّة الأولى، الفقرة (هـ) من الدّستور البحرينيّ المعدّل لعام 2002: «للمواطنين، رجالاً ونساءً، حقّ المشاركة في الشُّؤون العامّة، والتّمتّع بالحقوق السّياسيّة وبما فيها حقّ الانتخاب، والتّرشح، وذلك وفقاً لهذا الدستور، وللشّروط والأوضاع الّتي يبيّنها القانون، ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حقّ الانتخاب، أو التّرشُّح إلّا وفقاً للقانون». وفي 3 يوليو 2002، صدر مرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002، بشأن مباشرة الحقوق السّياسيّة، وجاء فيه: يتمتع المواطنون –رجالاً ونساءً– بمباشرة الحقوق السّياسيّة الآتية: إبداء الرأي في كل

استفتاء يجري طبقاً لأحكام الدّستور، وانتخاب أعضاء مجلس النّوّاب (المجموعة التشريعية، 2014، 37-148)، نُلاحظ ممّا سبق، أنّ المرأة البحرينيّة انصبّ الاهتمام بها من خلال مشاركتها في الحياة النّيابيّة خلال التّشريعات الّتي صدرت في عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة خلال مشروعة الإصلاحيّ الّذي أطلقه ابتداء بميثاق العمل الوطنيّ الّذي عُدّ الأساس للمراحل الإصلاحيّة جميعها فيما بعد في الدّولة البحرينيّة.

أما بخصوص الطوائف في البحرين، فتبلغ نسبة الشيعة 62%، والسنة 38% (David, 2017)، ومن هذه النسب يظهر لنا جلياً أن نسبة الشيعة أعلى من نسبة السنة في البحرين، وقد أخذت الدولة البحرينيّة منذ استقلالها، - ومن خلال ما ورد في تشريعاتها الخاصة بالمشاركة السّياسيّة - عدم ذكر الطوائف أو تخصيص مقاعد لها في الحكومة وفي المجلس الوطني (السلطة التشريعية)، ويرجِع الباحث سبب ذلك إلى أن الدولة البحرينيّة تأخذ في مبدأ، وهو أن جميع المواطنين في الدولة البحرينيّة متساوون في الحقوق والواجبات. ومن هذا المنطلق يرجع الخيار في نهاية الأمر إلى الشارع البحريني في من يستحق أن يمثله في السلطة التشريعية، وبخاصة في مجلس النواب البحريني.

المبحث الثّانيّ: واقع مشاركة المرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة، وتمثيلهما في الانتخابات النّيابيّة خلال الفترة (1989-2018)

لاحظنا خلال المبحث الأوّل أوجه التّشابه والاختلاف بين الظّروف السّياسيّة الّتي طرأت على مشاركة المرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة لمجلِسَي النُّوّاب: الأردنيّ والبحرينيّ، وقد انعكست الإصلاحات السّياسيّة إيجابياً على هذه المشاركة. وعلى الرغم من التّشابه في الإرادة السّياسيّة لدى الدولتين: الأردنيّة أو البحرينيّة، تجاه مساواة المرأة مع الرجل في حق المشاركة السّياسيّة، فإن التّشريعات الّتي صدرت بخصوص مشاركة المرأة في كلّ دولة اختلفت عن الأخرى؛ بمعنى أنّ التّشريعات الّتي صدرت في الدّولة الأردنيّة فيما يخص مشاركة المرأة الأردنيّة في الانتخابات النّيابيّة راعت أن يكون لها تمثيل ثابت في مجلس النّوّاب الأردنيّ منذ انتخابات عام 2003؛ وذلك من خلال ما عرف بالكوتا النّسائيّة، في كلّ قانون انتخاب يصدر لانتخابات مجلس النّوّاب الأردني، وأخذت مقاعد الكوتا للمرأة الأردنيّة في انتخابات مجلس النُّوّاب تزداد شيئاً فشيئاً حتى وصلت في آخر قانون رقم (6) لعام 2016 إلى 15 مقعداً.

وبدأت المرأة الأردنيّة في انتخابات عام 1989، و1993، و1997، من غير تخصيص مقاعد كوتا نسائية، لكن مع مجيء انتخابات عام 2003 وُضِعت الكوتا النّسائيّة، وبدأت في 6 مقاعد، وهو الأمر الّذي أسهم في إقبال المرأة الأردنيّة على المشاركة مرشّحةً وزيادة تمثيلها في الانتخابات لمجلس النّوّاب الأردنيّ، بالإضافة إلى حصولها على مقاعد بشكل تنافس حُر. أمّا بخصوص الدّولة البحرينيّة؛ فجعلت مشاركة المرأة في الانتخابات النّيابيّة الخاصّة بمجلس النّوّاب البحرينيّ، وفق تنافس حرّ مع الرجل جنباً إلى جنب، من غير أن تجعل لها مقاعد محددة لا ينافسها الرّجل عليها.

ويعرض هذا المبحث في مطلبين اثنين: يتناول المطلب مشاركة المرأة الأردنيّة وتمثيلها في الانتخابات النيابية خلال الفترة من 1989 حتى 2016، في حين يتناول المطلب الثاني مشاركة المرأة البحرينية وتمثيلها في الانتخابات النيابية خلال الفترة من 2002 حتى 2018.

المطلب الأول - مشاركة المرأة الأردنيّة، وتمثيلها في الانتخابات النّيابيّة خلال الفترة (1989-2016)

تحصّلت المرأة الأردنيّة على حقّ المشاركة السّياسيّة بناء على قانون رقم (8) لعام 1974، وعلى الرغم من ذلك لم تُنتخب من بين المرشّحات جميعهنّ في الانتخابات النّيابيّة الّتي حصلت في عام 1989 عقب التّحوُّل الدّيمقراطيّ في الأردن، وعودة الحياة النّيابيّة فيها؛ وذلك بسبب: أنّ المرأة الأردنيّة غير منخرطة في العمل السّياسيّ، وأنّ الأحزاب السّياسيّة الأردنيّة لم تكن تفضّل وجود المرأة في مواقع متقدّمة في ذلك الوقت (الشرعة وغوانمة، 2011، 666)، يضاف إلى ذلك أن العقليّة الذّكوريّة في المجتمع لم تكن تتقبّل وجود امرأة في أيّ موقع سياسيّ (الطراونة، 2019، 563).

لقد ترشّحت 12 امرأة في انتخابات مجلس النّوّاب الأردني لعام 1989 وكانت النتيجة في هذه الانتخابات أنه لم ينجح أحد منهنّ (المشاقبة والخلايلة، 2016، 80). وفي الانتخابات الّتي حصلت في عام 1993 ترشحت 3 سيدات، وفازت امرأة واحدة، أمّا في الانتخابات التي حصلت في عام 1997؛ فارتفع عدد المرشّحات إلى 17 مرشحة، غير أنه لم تحصل أيٌّ منهنّ على مقعد، وبعد تلك الانتخابات طرأت تغييرات قبل إجراء انتخابات مجلس النّوّاب لعام 2003، وذلك بإدراج نظام الكوتا النّسائيّة في قانون الانتخابات رقم (11) لعامّ 2003، وهو القانون المعدّل لقانون الانتخابات

رقم (34) لعامّ 2001، وبناء على ذلك، جرت انتخابات مجلس النّوّاب في عام 2003، وترشّحت إليها 54 امرأة، وحصلن على المقاعد المخصّصة لهن وفق الكوتا النّسائيّة، وهي 6 مقاعد فقط، وفي انتخابات عام 2007 حصلت المرأة على 6 مقاعد، وهي الخاصة بالكوتا النسائية، ومقعد واحد في تنافس حر، وفي انتخابات عام 2010 حصلت المرأة على 12 مقعد كوتا نسائيّة ومقعد واحد في تنافس حرّ (الخوالدة، 2014).

ونُلاحظ أنّ عدد مقاعد الكوتا النّسائيّة ارتفع في انتخابات عام 2010 ليصل إلى 12 مقعداً؛ أي ارتفع من 6 مقاعد إلى 12 مقعداً. أمّا عن مشاركة المرأة في انتخابات عام 2013؛ فقد وصل عدد المرشحات إلى 191 مرشّحةً وحصلت على 18 مقعداً (الخوالدة، 2016، 308)؛ أي حصلت على 15 مقعد كوتا نسائية بعد زيادة عدد مقاعد الكوتا من 12 مقعداً إلى 15 مقعداً، كما حصلت على 3 مقاعد بشكل تنافس حُر.

ونافست المرأة في الانتخابات الّتي جرت في عام 2016 على 130 مقعداً، في حين نافس الرّجل على 115 مقعداً، وحُدِّد 15 مقعد كوتا على عدد الدّوائر بحسب القانون، وهي 15 دائرةً، بما فيها دوائر البدو الثلاث، وقد شهدت مشاركة المرأة ارتفاعاً عالياً بالمقارنة مع الانتخابات البرلمانيّة في السّنوات السّابقة، وحصلت على 5 مقاعد تنافس حُر زيادة على مقاعد الكوتا المحدّدة لهنّ؛ مما يدلّ على أهميّة مشاركة المرأة (المشاقبة، 2017، 39-40).

نُلاحظ مما سبق أنّ هناك اختلافاً بين عدد المرشّحات في الانتخابات الّتي جرت في الأعوام 1989، 1993، و1997 وعددهن في الانتخابات الّتي جرت في الأعوام 2003 و2007 و2010؛ أي أنّ هناك تزايداً في عدد المُرشّحات في ظل تخصيص مقاعد كوتا لهنّ في المجلس، مع الإشارة إلى أنّ وضع المرأة في تلك الانتخابات الّتي جرت في ظل نظام الكوتا النّسائيّة لم يتحسن كثيراً في حصولها على مقعد بشكل تنافس حُرّ، ما عدا الانتخابات الّتي جرت في عام 2007، وعام 2010؛ إذ حصلت على معدل مقعد واحد في كلّ انتخابات، وهذا يدل على أن واقع تمثيل المرأة كان في تلك الفترة يواجه صعوبات من قبل المجتمع (الطّراونة، 2019، 564).

أمّا عن الانتخابات الّتي جرت في عام 2013 وعام 2016؛ فقد زاد عدد مقاعد التّنافس الحرّ الّتي حصلت عليها المرأة الأردنيّة في الانتخابات الخاصّة بمجلس النّوّاب الأردنيّ؛ إذ حصلت في انتخابات عام 2013 على 3 مقاعد تنافس حرّ، وفي انتخابات عامّ 2016 حصلت على 5 مقاعد تنافس حرّ.

المطلب الثّانيّ - مشاركة المرأة البحرينيّة، وتمثيلها في الانتخابات النّيابيّة خلال الفترة (2002-2018)

إن تجربة انتخابات مجلس النواب البحريني التي جرت في عام 2002، تُعدُّ التَّجربة الأولى من نوعها لمشاركة المرأة البحرينيّة بشكل حقيقي، وقد جاءت بعد عمليّة إصلاح شاملة، قام بها الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وأجري استفتاء على مشروع ميثاق العمل الوطني، الّذي كان القاعدة الّتي انطلقت منها كل المشروعات والأفكار الإصلاحيّة (الدوي، 2018، 27).

وفي الانتخابات التي جرت في عام 2002 ترشح 8 سيدات من أصل 190 مرشحاً (Karolak, 2011, 5)، وعلى الرغم من الإتاحة الدّستورية والقانونيّة للمرأة بالتَّرشح فإن الثقافة المجتمعيّة – كما يبدو– لم تُمكّن المرأة من الفوز بأي مقعد في انتخابات عام 2002 (فياض، 2019)، على الرغم من نجاح اثنتين منهنّ في الجولة الأولى، ودخولهما الجولة الثّانية الّتي شملت 21 مقعداً من أصل 40 مقعداً (سليمان، 2006، 237). وبعد أول تجربة في الانتخابات النّيابيّة الأولى للمرأة البحرينيّة ترشُّحاً وتصويتاً في عام 2002، وبعد حزمة الإصلاحات الّتي جرت، زاد عدد المرشحات في انتخابات مجلس النّوّاب البحرينيّ لعام 2006؛ إذ بلغ عددهنّ 18 مرشحة (الدوي، 2014، 158)، من إجمالي عدد المرشّحين الّذي بلغ 217 مرشّحاً، والمرشّحة الوحيدة الّتي تحصّلت على مقعد في مجلس النواب هي: لطيفة القعود (Karolak, 2011, 6). وفي انتخابات عام 2010 بلغ عدد المرشّحات 9 مرشحات من أصل 149 مرشح، وفازت المرأة في 4 مقاعد نيابية (فياض، 2019، 26–58)، إضافة إلى ذلك لوحظ في هذه الانتخابات أنّ المرأة المرشّحة لم تكن تعتمد على دعم أحد الكيانات السّياسيّة؛ إذ إن أغلبهنّ مستقلات، وقد أسفرت الجولة الأولى من الانتخابات عن فوز لطيفة القعود بالتّزكية للمرّة الثّانية، ودخول أخرى، وهي د. منيرة فخرو في الجولة الثّانية (الدوي، 2014: 163). ويرى باحث أن تمكين المرأة البحرينيّة كان يواجه تحديات بسبب الميراث الاجتماعي والثقافي المتأصل في التقاليد البحرينيّة (Al Gharaibeh, 2011, 110).

وفي انتخابات عام 2014، تضاعف عدد المرشّحات في الانتخابات النّيابيّة، بشكل ملحوظ عن الانتخابات الّتي سبقتها؛ إذ بلغ عدد المرشّحات 22 مرشحةً من إجماليّ عدد المرشّحين للمجلس النّيابيّ البالغ عددهم 297 مرشّحاً (الدوي، 2018، 29). وتحصّلت على 3 مقاعد، وكانت أغلب المقاعد الّتي تحصّلت عليها من المحافظة الشّماليّة (فياض، 2019).

وفي الانتخابات النّيابيّة البحرينيّة لعام 2018، حققت المرأة البحرينيّة في انتخابات مجلس النّوّاب البحرينيّ لعام 2018 نتائج غير مسبوقة في تاريخها السّياسيّ، سواء كان ذلك على مستوى عدد المترشحات الّذي بلغ 39 سّيدةً من أصل 293 مترشحاً لانتخابات مجلس النّوّاب، أم على مستوى عدد الفائزات بمقاعد في المجلس النّيابيّ الّذي وصل إلى 6 نواب من النّساء (الجبالي، 2018).

المبحث الثالث: مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة، وتمثيلهما في الانتخابات النّيابيّة: مقارنة

لاحظنا فيما سبق في المبحثين الأول والثاني، الظُّروف السّياسيّة (التّشريعيّة) لمشاركة المرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة في الانتخابات النّيابيّة، وأهمّ التّشريعات الّتي أسهمت في تمثيلهما في الانتخابات النّيابيّة، وانعكاس تلك التّشريعات -بشكل كبير- على التّمثيل للمرأة، وتعزيز مكانتها في المجالس النّيابيّة في كلتا الدّولتين. ومن هنا، تبرز الدّراسة جوهراً خاصّاً، وقراءة دقيقة تحليليّة بشكل مُقارن، لمشاركة المرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة، وتمثيلهما في المجالس النّيابيّة، وجدولا (1) و (2) يبينّان نِسَب مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة، وتمثيلهما في الانتخابات النّيابيّة الّتي جرت في كلّ دولة، وخلال الفترة الزّمنيّة الخاصّة بكل واحدة منهما.

جدول (1)

مشاركة المرأة الأردنيّة، وتمثيلها في الانتخابات النّيابيّة للفترة (1989-2016)

السّنة	عدد المرشّحات	المجموع الكلّي للمرشّحين	نسبة ترشُّح المرأة إلى المجموع الكلّي	نسبة تمثيل المرأة في البرلمان
1989	12	647	%1.85	0
1993	3	534	%0.56	%1.25
1997	17	524	%3.23	0
2003	54	765	%6.67	%5.5
2007	199	885	%22.5	%6.6
2010	134	763	%17.6	%10.8
2013	191	1425	%13.25	%12
2016	252	1252	%20.1	%15.3

المصدر: (السّليم، 2019: 195).

نُلاحظ من جدول (1)، أنّ عدد المشاركات في الانتخابات الّتي حصلت بين عامي (1989–2016)، أخذ يزداد بشكل ملحوظ في كل عمليّة انتخابيّة تحصل، وتشارك المرأة الأردنيّة فيها، ما عدا انتخابات عام 1993 الّتي تراجعت فيها المشاركة، وحصلت على مقعد واحد فقط. وعلى الرّغم من ذلك نُلاحظ أنّ عدد المرشّحات مقابل المجموع الكلّي للمرشّحين متواضع في الانتخابات جميعها التي جرت، أمّا عن تمثيلها وحصولها على مقاعد في مجلس النواب؛ فنلاحظ أنّ تمثيلها بدأ يتحسّن منذ انتخابات عام 2003، وهو العام الّذي جرت فيه الانتخابات، وكان من ضمنها وضع مقاعد كوتا نسائيّة خصصت للمرأة الّتي بدأت في 6 مقاعد. والجدير بالذكر هنا أنه بالإضافة إلى مقاعد الكوتا النّسائيّة، تستطيع المرأة الأردنيّة المنافسة على باقي مقاعد مجلس النّوّاب الأردني، وهذا ما حصل في انتخابات 2007، 2010، 2013، 2016؛ إذ حصلت في الانتخابات الّتي جرت في عامي 2007، و2010، على مقعد واحد في التنافس الحر في كل منهما، أمّا في انتخابات عام 2013؛ فقد حصلت المرأة على 3 مقاعد تنافس، وفي انتخابات عام 2016، تحصّلت على 5 مقاعد تنافس.

ويرى البعض أن تحسن تمثيل المرأة في انتخابات عام 2016، يعود إلى أن موضوع القوائم التي قامت على التحالفات ساعدت في ذلك (المشاقبة، 2017، 39–40)؛ إذ جرت انتخابات مجلس النواب الأردني في عام 2016 على أساس نظام التمثيل النسبي/القائمة النسبية المفتوحة، لأول مرة في تاريخ الأردن، في سياقات تتعلق بمحاولة إحداث تغييرات إصلاحية وديمقراطية حقيقية في الدولة (العدوان؛ والعزام، 2019، 30)، غير أن الدور السياسي للمرأة الأردنيّة في البرلمان مازال محدوداً، وعلى الرغم من أن الأردنيات يشكلن نحو 52 في المائة من أعداد الناخبين، فإن الأردن يحتل المركز 12 عربياً (132 عالمياً)، وبنسبة تمثيل 15 في المائة في المجالس النّيابيّة (الزيادات، 2019). أما عن التمثيل الحزبي للمرأة في انتخابات عام 2016؛ فقد فازت ثلاث سيدات ذوات خلفية حزبية، جميعهن على قوائم التحالف الوطني للإصلاح، وعضوات في حزب جبهة العمل الإسلامي، فيما لم تفز أي سيدة ذات خلفية حزبية من التوجهات الأخرى في أيّ من الدوائر، سواء بالتنافس أو عبر الكوتا (خاطر والمجالي، 2016، 54).

أما عن وجود المرأة في الأحزاب السّياسيّة في الأردن؛ فبقيت قضيتها شكلية ثانوية في أدبيات الأحزاب بأطيافها السّياسيّة، وقد أجرى مركز القدس للدراسات السّياسيّة دراسة مسحية استطلاعية حول واقع المرأة في الأحزاب السّياسيّة الأردنيّة

في عام 2017، وأظهرت النتائج ضعف تمثيل المرأة في الأحزاب مجتمعة (10%) (صحيفة الرَّأي، 2019).

ما سبق يدل على أنّه على الرّغم من الزّمن الطّويل الّذي أخذت فيه الدّولة الأردنيّة في تعزيز مشاركة المرأة الأردنيّة في الانتخابات النّيابيّة منذ صدور قانون رقم (8) لعام 1974، الّذي على أساسه استطاعت المرأة الأردنيّة الدخول في معترك الحياة السّياسيّة ترشّحاً وتصويتاً وتمثيلاً – فإن مستوى هذه المشاركة بقي متواضعاً، إلا أنّ الكوتا النّسائيّة ساعدتها في التّغلُّب على تمثيلها بشكل أفضل ممّا كانت عليه في الانتخابات الّتي سبقت مجيء الكوتا النّسائيّة.

غير أن هذا لا يكفي لتشجيع وجود المرأة الأردنيّة في الحياة السّياسيّة، بل يجب أن يكون هناك آليات أخرى لتشجيع وجودها؛ أي أنه ينبغي أن يتم تثقيف الشابات والشبان وتشجيعهم على التصويت لصالح النساء (Atiyat, 2017, 121)، كما يجب على منظمات المجتمع المدني دعم المشاركة السّياسيّة للمرأة الأردنيّة (Dababneh, 2012, 220)، وكذلك الأمر فإنه يجب على الأحزاب السّياسيّة أن تضع المرأة في سلم أولوياتها لتمكينها في مجلس النواب الأردني.

جدول (2)

مشاركة المرأة البحرينيّة، وتمثيلها في الانتخابات النّيابيّة للفترة (2002–2018)

السَنة	عدد المرشّحات	مجموع المرشّحين	نسبة ترشُّح المرأة	نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب البحريني
2002	8	190	%4.21	%0
2006	18	217	%8.2	%2.5
2010	9	149	%6.6	%10
2014	22	297	%7.4	%7.5
2018	39	293	%13.31	%15

المصدر: (تحليل الباحث بناءً على المعلومات السَّابقة).

نُلاحظ من جدول (2)، أنّ عدد المرشّحات في الانتخابات النّيابيّة البحرينيّة أخذ في الصعود منذ انتخابات عام 2002 حتى انتخابات عام 2018، ما عدا انتخابات عام 2010، التي تراجع فيها عدد المرشّحات، كما بقي عدد المرشّحات مقابل مجموع

المرشّحين متواضعاً، أمّا عن التّمثيل الّذي حصلت عليه في الانتخابات؛ فقد أخذ بالتحسن منذ انتخابات عام 2006 وحتى انتخابات عام 2018. باستثناء انتخابات عام 2002، التي لم تحصل فيها المرأة على أيّ مقعد في مجلس النّوّاب البحرينيّ.

وفي تصريح للأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة في البحرين هالة الأنصاري شددت فيه على أن جميع السيدات اللاتي وصلن إلى المجلس لا ينتمين إلى الجمعيات السّياسيّة، بل ترشّحن بشكل فردي، كما لم تدرج جميع أسماء المرشحات في هذه الدورة على قوائم الجمعيات السّياسيّة؛ بمعنى أن كل الفائزات كن مستقلات وغير مدعومات من الجمعيات السّياسيّة (الجبالي، 2018).

ومن الملاحظ أن التغيرات الاجتماعية والثقافية والسّياسيّة التي يشهدها المجتمع البحريني -شأنه شأن المجتمعات العربية والخليجية الأخرى، وبخاصة خلال السنوات الأخيرة التي شهدت انفتاحاً للمجتمع على الثقافات الأخرى العربية والأجنبية، وما صاحب هذه التغيرات من تحولات في البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع- لم تكن - بحال من الأحوال - تغيرات جذرية، بل هناك بعض المكونات والعناصر التقليدية وبخاصة الثقافية ما تزال موجودة وفاعلة ومؤثرة، وبخاصة إذا ما تعلق الأمر بأوضاع المرأة وأدوارها في المجتمع، ونظرة المجتمع إلى المرأة، بل نظرة المرأة إلى ذاتها أيضاً؛ هذه النظرة التقليدية إلى المرأة ما زالت لا تسيطر وتهيمن على فكر الرجل فحسب، بل على فكر النساء واتجاهاتهن أيضاً، وهو الذي يشكل عقبة تحول دون حصول المرأة على جميع حقوقها السّياسيّة (الدوي، 2018، 94-95).

نُلاحظ ممّا سبق في كلتا الحالتين: الأردنيّة والبحرينيّة -بما يخصّ مشاركة المرأة وتمثيلها في الانتخابات الّتي جرت لمجلسيّ النواب: الأردني والبحريني- ما يأتي:

1 - أن المرأة في كل من الأردن والبحرين تعرضت لحالة إقصاء من مجتمعها، وبخاصة في أوّل انتخابات جرت عقب التّحوُّل الدّيمقراطيّ لانتخابات مجلسي النّوّاب: الأردنيّ والبحرينيّ، ونستدلّ على ذلك، بأنّه في الانتخابات الّتي جرت لمجلس النّوّاب الأردنيّ في الأعوام 1989، و1993، و1997، لم تحصل المرأة الأردنيّة على أي مقعد في مجلس النواب إلا امرأة واحدة في الانتخابات الّتي جرت في عام 1993، أمّا عن المرأة البحرينية؛ فلم تحصل على أي مقعد في أوّل انتخابات شاركت فيها في عام 2002؛ وذلك عقب الإصلاح التّشريعيّ الّذي حصل في المملكة البحرينيّة.

2 - أسهم في تمثيل المرأة الأردنيّة في انتخابات مجلس النّوّاب المقاعد

الّتي خصصتها لها الكوتا النسائية الّتي عُمل بها منذ انتخابات عام 2003، وبقيت الكوتا تزداد حتّى انتخابات عام 2016؛ إذ وصلت إلى 15 مقعداً، أمّا عن حالة المرأة البحرينيّة فلم يخصّص للمرأة مقاعد كوتا نسائيّة.

3 – نجحت المرأة الأردنيّة في الحصول على مقاعد تنافس حُر إلى جانب مقاعد الكوتا الّتي خصصت لها، خاصة في انتخابات عام 2013، وانتخابات عام 2016؛ إذ حصلت في الأولى على 3 مقاعد تنافس حُر و 15 مقعد كوتا، وفي الثّانية تحصّلت على 5 مقاعد تنافس حُر و 15 مقعد كوتا، وفي حالة المرأة البحرينيّة بقيت المرأة تنافس الرجل على مقاعد مجلس النّوّاب البحرينيّ دون أن يخصص لها مقاعد كوتا نسائيّة.

الخاتمة- النتائج والتّوصيات:

مرّت مشاركة المرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة، وتمثيلهما في الانتخابات النّيابيّة الخاصّة لمجلسي النّوّاب: الأردنيّ والبحرينيّ، في ظروف سياسيّة وتشريعيّة طويلة، جاءت جميعها نتيجة إدراج العديد من الإصلاحات السّياسيّة الّتي أولت لها المملكة الأردنيّة والمملكة البحرينيّة أهميّة كبيرة فيما يتعلّق بمشاركتهما في الحياة السّياسيّة بشكل عامّ وفي الحياة النّيابيّة على وجه الخصوص؛ الأمر الّذي ساعد –فيما بعد– على تعزيز مشاركتهما في الانتخابات النّيابيّة الّتي تحصل في الدولة الأردنيّة والدولة البحرينيّة، وقد جاءت الديمقراطية في الأردن نتيجة المطالب الشعبية التي اهتم بها النظام السياسي في الأردن في إيجاد تحولات، أسهمت في تكريس الديمقراطية في التشريعات الخاصة بالمرأة، أولت القيادة السياسية في البحرين أهمية للمطالب المقدمة من قبل الشعب في إيجاد حياة ديمقراطية يكون للمرأة دور فيها؛ الأمر الذي جاء من خلال الميثاق الوطني، الذي وجد طريقه في دستور عام 2002 لمساواة المرأة بالرجل في الحياة السّياسيّة البحرينيّة.

أولاً - النّتائج:

توصّلت الدّراسة إلى عدّة نتائج، أهمها:

1 – جاءت الظّروف السّياسيّة في منتصف السبعينيات لصالح المرأة الأردنيّة بإصدار قانون الانتخاب رقم (8) لعام 1974، الّذي سمح لها بالمشاركة في الحياة السّياسيّة؛ أي المشاركة في الانتخابات النّيابيّة، وقد مارست حقّها في ذلك من خلال التّرشُّح والتصويت في الانتخابات النّيابيّة.

2 – أخذت الظُّروف السّياسيّة في بداية الألفين في مملكة البحرين منحنىً مغايراً عمّا كانت عليه قبل ذلك، وبشكل خاص في عهد الملك حمد بن عيسى، الّذي جرى في عهده العديد من الإصلاحات السّياسيّة، وكان للمرأة فيها نصيب من خلال منحها حق المشاركة في الانتخابات النّيابيّة، وبدأت بشكل فعليّ في عام 2002 في أوّل انتخابات جرت بعد عودة الحياة النّيابيّة إلى جسد الدّولة البحرينيّة، وذلك عقب انبثاق ميثاق العمل الوطنيّ و تعديل الدّستور.

3 – كان واقع مشاركة المرأة الأردنيّة، وتمثيلها قبل انتخابات عام 2003، ضعيفاً جدّاً؛ إذ إنه بعد التَّحوُّل الديمقراطي الّذي عادت، بناءً عليه، الحياة النّيابيّة في الأردن، لم تحصل المرأة في الدورات الانتخابيّة الّتي جرت في الأعوام 1989، و1993، و1997، إلّا على مقعد واحد في انتخابات عام 1993، ونتيجة ذلك وابتداءً من انتخابات عام 2003 خُصِّص مقاعد كوتا نسائيّة للمرأة الأردنيّة في مجلس النّوّاب الأردنيّ، وبموجبه حصلت المرأة على مقاعد الكوتا الّتي بدأت في 6 مقاعد ووصلت في انتخابات عام 2016 إلى 15 مقعداً، بالإضافة إلى إمكانية حصولها على مقاعد تنافس حُرّ، فضلاً عن مقاعد الكوتا النّسائيّة.

4 – أمّا عن حجم مشاركة المرأة البحرينيّة، وتمثيلها في الانتخابات النّيابيّة؛ فقد أخذت مشاركتها تتحسن في انتخابات مجلس النّوّاب منذ عام 2002، كما بدأ تمثيلها يتحسّن ابتداءً من انتخابات عام 2006.

5 – اختلفت مشاركة المرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة، وتمثيلهُما في الانتخابات النّيابيّة؛ إذ أخذت المرأة الأردنيّة مقاعد كوتا نسائيّة لا ينافسها عليها الرجل مع منافستها له على باقي مقاعد مجلس النّوّاب، أمّا عن المرأة البحرينيّة؛ فلم يخصّص لها مقاعد كوتا نسائيّة في الانتخابات النّيابيّة؛ لكن بقيت مشاركتها فقط في الانتخابات خلال التّنافس الحُرّ على مقاعد مجلس النّوّاب البحرينيّ جميعها.

6 – تحسُّن نظرة المجتمع الأردنيّ والمجتمع البحرينيّ نوعاً ما، تجاه مشاركة المرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة في الانتخابات الخاصّة لمجلسي النّوّاب الأردنيّ والبحرينيّ، وقد لوحظ من خلال التتبع الذي أجرته في الدّراسة ارتفاع حصولها على التمثيل في الانتخابات التي تحصل.

ثانياً- التّوصيات:

توصي الدّراسة بما يأتي:

1 - زيادة فاعليّة المرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة والتوسع في مشاركتها في الانتخابات النّيابيّة لكي تحصل على مزيد من المقاعد.

2 - اندماج كل من المرأة الأردنيّة والمرأة البحرينيّة في المؤسسات غير الرسمية في الدولتين: الأردن والبحرين، سواء في الأحزاب السّياسيّة ومنظمات المجتمع المدنيّ، بشكل أكثر فاعليّة؛ ليتسنى لهُما الحصول على فرص أكبر في عملية التّمثيل في الانتخابات النّيابيّة.

3 - قيام وسائل الإعلام الأردنيّ والبحرينيّ في تبصرة الشّعب بأهميّة مشاركة المرأة الأردنيّة والبحرينيّة وتمثيلهما في المجالس النّيابيّة، وهو الأهمّ، لكي تحصل على نصيبها من الأصوات في يوم الانتخابات المحدد.

4 - قيام الدولة الأردنيّة والدولة البحرينيّة بتقوية دور المرأة ليس في المجالس النّيابيّة (السلطة التشريعية) فقط، بل في باقي مؤسسات الدولة الأردنيّة والبحرينيّة أيضاً؛ أي في السلطة التنفيذية والقضائية.

المراجع:

أحمد، دنيا. (2013). *المرأة البحرينيّة في المناصب القياديّة «المجلس التّشريعي نموذجاً»*. المؤتمر الدّولي للإدارة العامّة، مركز الخليج للمؤتمرات، مملكة البحرين، (2).

أخو أرشيدة، هاني عبد الكريم. (2010). أثر الكوتا النّسائية على مشاركة المرأة الأردنيّة في قانون البلديّات لعام 2007 (بلدية رحاب الجديدة-المفرق): دراسة حالة، *مجلة المنارة للبحوث والدّراسات*، *16*(3)، 228.

البحرين: الكوتا النسائية بين التأييد والمعارضة، متوافر على الرابط الآتي: http://www.wluml.org.

البطاينة، رافع. (2010). أهميّة المشاركة في الانتخابات النّيابيّة ... متوافر على الرابط الآتي: https://www.ammonnews.net/article/71758

بو حجي، هنا. (2019). *تاريخ الحركات النسائيّة في منطقة الخليج العربية*، متوافر على الرابط الآتي: ar.qantara.de/content.

الجبالي، سامية. (2018). *المرأة في انتخابات البحرين 2018: نضج سياسي أم ظروف مواتية؟*، متوافر على الرابط الآتي: https://gulfhouse.org/posts/3419/.

خاطر، أيمن؛ والمجالي، عبدالله. (2016). *الانتخابات النّيابيّة الأردنيّة لعام 2016: دراسة سياسية وإحصائية*، تحرير: جواد الحمد وعبد الحميد الكيالي، مركز دراسات الشرق الأوسط- عمان، 54.

الخزعلي، أمل هندي. (2018). المرأة العربية والعضوية البرلمانية من التمثيل إلى التفعيل، *مجلة العلوم الإنسانيّة*، *54*، 109 - 127.

الخوالدة، صالح عبد الرّزاق. (2014). المشاركة السياسية للمرأة الأردنيّة: دراسة تحليليّة لمشاركة المرأة في انتخابات مجلس النّوّاب السّادس عشر 2012، *دفاتر السّياسة والقانون*، (11)، 241 - 314.

الخوالدة، صالح عبد الرّزاق فالح. (2016). مشاركة المرأة الأردنيّة السّياسيّة في مرحلة الرّبيع العربيّ: دراسة تحليليّة لمشاركة المرأة الأردنيّة في الانتخابات النّيابيّة لعام 2013، *مجلّة دراسات وأبحاث*، (23)، 308.

الخوالدة، صالح عبد الرّزاق. (2017). النّظام الانتخابيّ في الأردن لعام 2016 دراسة تحليليّة، *المجلّة الجزائريّة للأمن الإنساني*، (3)، 129.

الدستور الأردني مع جميع التعديلات التي طرأت عليه، مطبوعات مجلس النواب (الطبعة الثامنة)، 2017.

الدوي، موزة عيسى سلمان. (2014). تطوّر المشاركة الاجتماعيّة للمرأة البحرينيّة: تحليل بنائيّ تاريخيّ، *حوليّات آداب عين شمس*، *42*(152) - 158 - 163.

الدوي، موزة عيسى سلمان. (2018). *المشاركة السّياسيّة للمرأة البحرينيّة: تحدّيات وطموحات*، معهد البحرين للتّنمية السّياسيّة، *27*(29)، 94 - 95.

الزيادات، أنور. (2019). *الذكورية تقيّد المرأة الأردنيّة سياسياً*، متوافر على الرابط الآتي: https://www.alaraby.co.uk.

الزياني، منى بنت راشد. (2015). دور التعليم في تمكين مشاركة المرأة في التنمية الشاملة بمملكة البحرين، *رابطة التربية الحديثة*، *32*(100)، 124.

السّليم، أسامة عيسى تيلان. (2019). أثر الأنظمة الانتخابيّة على ترشّح المرأة الأردنيّة للانتخابات النّيابيّة، وتمثيلها في المجالس النّيابيّة 1989-2016، *دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة*، *46*(1)، ملحق 1، 182 - 195.

سليمان، سماء. (2006). المشاركة السّياسيّة للمرأة المسلمة بين إيجابيّة الإسلام وسلبيّة التّقاليد مصر والبحرين: قراءة في تجربتين، *سلسلة مركز دراسات الأسرة 2 مكانة المرأة وحقوقها في الإسلام*، 237.

الشرعة، محمد كنّوش؛ وغوانمة، نرمين يوسف. (2011). الكوتا النّسائيّة في النّظام الانتخابيّ الأردنيّ من وجهة نظر المرأة الأردنيّة، *أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة*، *27*(1)، 266.

شيحا، إبراهيم. (2010). *الحقوق السّياسيّة للمرأة في مملكة البحرين بين النّصوص والتّطبيق ومشكلة عدم منح الجنسيّة لأبناء البحرينيّة المتزوّجة من أجنبيّ*، المؤتمر العلميّ الدّولي: حقوق المرأة في مصر والدّول العربيّة.

صحيفة الرَّأيْ. (2019). *الحزبية.. إشكالية الحضور والموروث والتشريع*، متوفر على الرابط الآتي: http://alrai.com/.

الطّراونة، بشّار عوض. (2019). قوانين الانتخابات البرلمانيّة الأردنيّة، وأثرها في مستوى المشاركة السّياسيّة: دراسة في النُّظم الانتخابيّة، *دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة*، 46(2)، ملحق 1، 555 – 562 – 564.

عبد العظيم، صالح سليمان. (2014). النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي، *دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة*، (41)، ملحق 1، 640 – 649.

العدوان، خالد عيسى؛ و العزام، عبدالباسط عبدالله. (2019). الدلالة الرمزية للقوائم الانتخابية لمرشحي انتخابات مجلس النواب الأردني «الثامن عشر» ودورها السياسي في تمكين الناخبين من الاقتراع، *دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة*، *46*(2) ملحق 1، 30.

العدوان، خالد عيسى؛ والدباس، خالد مفضي. (2017). المكانة السّياسيّة للبدو والأقليات في الحكومات الأردنيّة، *مجلة العلوم الاجتماعية*، *45*(1)، 199.

العريج، رياض ناصر عبدالرحمن. (2016). العوامل الداخلية المؤثرة في التحول الديمقراطي في البحرين، *مجلة الخدمة الاجتماعية*، (55)، 491.

عزّ العرب، محمّد. (2010). النُّخبة والإصلاح السّياسيّ في البحرين، *مجلّة الدّيمقراطيّة*، *10*(40).

عمارنة، ميسون. (2018). *الحركة النسوية الأردنيّة والنضال من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي: إنجازات وتحديات*، ترجمة ياسر الزيات، متوافر على الرابط الآتي: https://womeninleadership.hivos.org/

فيّاض، خالد. (2019). *نتائج الانتخابات النّيابيّة في مملكة البحرين (1-2).. تراجع للجمعيّات وتقدّم المرأة*، متوافر على الرابط الآتي: www.bipd.org/publications/Articles/article .

فياض، خالد أحمد. (2019). *الانتخابات والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين 2018-2002*، معهد البحرين للتنمية السّياسيّة، 26 – 58.

قـرويّ، بثينـة. (2007). الإصـلاح الانتخابـيّ ورهـان التّحـول الدّيمقراطـيّ، *مجلّـة مسـالك فـي الفكـر والسّياسـة والاقتصـاد*، (6)، 57.

المجموعة التّشريعية (2014). مجلس النواب، مملكة البحرين، الأمانة العامّة.

مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1973، بشأن أحكام الانتخاب للمجلس الوطنيّ.

مرسوم بقانون رقم (15) لسنة 2002، بشأن مجلسي الشورى والنواب.

المسـيعدين، يوسـف سـلامة. (2015). الآثـار السّياسـيّة للنّظـام الانتخابـيّ فـي الأردن، *مجلّـة المسـتقبل*، (433)، 89.

المشـاقبة، أميـن. (2017). *انتخابات مجلس النّوّاب الأردنـيّ الثّامـن عشـر (2016). «دراسـة تحليليّـة»*. عِمـادة البحـث العلمـيّ، الجامعـة الأردنيّـة، 39 – 40.

المشـاقبة، أميـن؛ والخلايلـة، هشـام. (2016). *الإصـلاح السّياسـيّ والمشـاركة السّياسـيّة فـي الأردنّ*، عمّـان – الأردنّ: منتـدى الفكـر العربـيّ، 80 – 126.

المصلوحـي، عبـد الرحيـم. (2019). نظـام المجلسـين والإجـادة التشـريعية بحـث فـي بعـض جوانـب السّياسـة التشـريعية فـي مملكـة البحريـن (دراسـة مقارنـة)، *مجلـة الشـريعة والقانـون*، (80)، 185.

المضحكي، فهد. (2018). عن الكوتا النسائية، متوافر على الرابط الآتي: www.alayam.com .

المعايطـة، نهـى. (2002). *المـرأة الأردنيّـة والمشـاركة السّياسـيّة وإنجـازات المـرأة*، الاتحـاد النسـائي الأردنـي العـام، 2.

المقـداد، محمـد أحمـد. (2006). المـرأة والمشـاركة السّياسـيّة فـي الأردن: دراسـة تحليليّـة إحصائيّـة علـى ضـوء نتائـج الانتخابـات النّيابيّـة لعـام 2003، *مجلّـة المنـارة للبحـوث والدّراسـات، 12*، (1)، 317.

الموسـى، سـليمان. (2011). *تاريـخ الأردن السّياسـيّ (حزيـران 1967–1995)*، وزارة الثقافـة، عمّـان: الأردن، 136.

Al Gharaibeh, F. (2011). Women 's Empowerment in Bahrain, *Journal of International Women's Studies*, *12*(110).

Aljishi, B. J. (2013). Reforms And Political Participation Of Women In The Kingdom Of Bahrain, *Turkish Policy Quarterly*, *11*, 4.

Atiyat, F. (2017). Jordanian women participation in the parliamentary elections of 2016: Field study in Albalqa Governorate, *International Journal of Humanities and Social Science*, *7*(3), 121.

Dababneh, A. B. (2012). Jordanian women's political participation: Legislative Status and Structural Challenges, *European Journal of Social Sciences*, *27*(2), 220.

David, P. (2017). *Sunnis and Shia in Bahrain: New survey shows both conflict and consensus*, https://www.washingtoninstitute.org/.

Diana, Z. O. Rickne, J. (2014). Gender qnotas and womens political, Research institute of mdustrial Economies, *IFN Working paper, (1043)*. 27.http://gfjw.org.jo/

Karolak, M. (2011). *Politics And Gender: Advancing Female Political Participation In The Kingdom Of Bahrain*, https://www.academia.edu/

UNWOMEN, https://www.unwomen.org/en/what-we-do/leadership-and-political-participation/elections

قدم في: أكتوبر 2019

أجيز في: ديسمبر 2020